



اسم الصندوق	صندوق الرعاية الصحية للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم
رقم القيد	٨٩٣
IFC code	٦٧٠٠٠٨٩٣

قرار رقم (٣٣٠) لسنة ٢٠٢٦

بتاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٢٦

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية
للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بإصدار قانون التأمين الموحد.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٢٤ بشأن نموذج النظام الأساسي لصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة رقم (٧٦١) لسنة ٢٠١٤ بتسجيل صندوق الرعاية الصحية للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم برقم (٨٩٣).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٩/٧/٢٠٢٥ بالموافقة على تعديل لائحة النظام الأساسي للصندوق وكذا توفيق أوضاع الصندوق طبقاً لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٣٦) لسنة ٢٠٢٤.
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٤٦٨) لسنة ٢٠٢٣ بجلستها المنعقدة في ٢٢/١٢/٢٠٢٥ بالموافقة على الطلب المقدم من الصندوق.
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢٦/٢/٢.



قرار

مادة (١) : يُعتمد تعديل نصوص لائحة النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرههم، طبقاً للائحة المرفقة بهذا القرار.

مادة (٢) : يسري هذا القرار ابتداءً من ٢٠٢٥/٧/٢٩، وفقاً لما قرره الجمعية العامة للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٣) : يُنشر هذا القرار ولائحة النظام الأساسي المرفقة به على الموقع الالكتروني للهيئة وعلى الموقع الالكتروني للصندوق، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

**رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للرقابة المالية**

د. محمد فريد صالح

النظام الأساسي لصندوق الرعاية الصحية
للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم

صندوق تأمين خاص خاضع لأحكام

قانون التأمين الموحد الصادر بالقانون رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤

(الباب الأول)

أحكام عامة

مادة (١)

يُقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

- (١) **الهيئة** : الهيئة العامة للرقابة المالية.
- (٢) **الصندوق** : صندوق الرعاية الصحية للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم.
- (٣) **مجلس الإدارة** : مجلس إدارة الصندوق.
- (٤) **الجهة المؤسسة للصندوق** : الهيئة العامة لميناء الاسكندرية.
- (٥) **العضو المؤسس** : هو العضو بخدمة الجهة في تاريخ التأسيس وتقدم بطلب الانضمام للصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور قرار الهيئة رقم (٧٦١) لسنة ٢٠١٤ بتسجيل الصندوق.
- (٦) **مدد الاشتراك** : هي مدد الاشتراك الفعلية بالصندوق ابتداءً من ٢٠١٤/٧/١ أو من تاريخ الانضمام للصندوق بالنسبة للأعضاء الجدد.
- (٧) **العجز المنهي للخدمة** : هو العجز (الكلي / الجزئي) المنهي للخدمة طبقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي والعمل السارية في مصر.
- (٨) **تاريخ التأسيس** : ٢٠١٤/٧/١ (وفقاً لما ورد بقرار الهيئة رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٤ بتسجيل الصندوق).
- (٩) **تاريخ تحصيل الاشتراكات وصرف المزايا اعتباراً من** : ٢٠١٤/٧/١ (وفقاً لما ورد بقرار الهيئة رقم ٧٦١ لسنة ٢٠١٤ بتسجيل الصندوق).

(الباب الثاني)

إنشاء الصندوق

مادة (٢)

تم تسجيل الصندوق طبقاً لأحكام القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٥، وتم تعديل لائحة نظامه الأساسي طبقاً لأحكام قانون التأمين الموحد والقرارات الصادرة عن الهيئة تنفيذاً له، وللصندوق الشخصية الاعتبارية الخاصة به.

مادة (٣)

اسم الصندوق :

صندوق الرعاية الصحية للعاملين بهيئة ميناء الإسكندرية وأسرهم، تم قيده بسجل صناديق التأمين الخاصة لدى الهيئة بموجب قرار الهيئة رقم (٧٦١) لسنة ٢٠١٤ تحت رقم (٨٩٣).

مادة (٤)

يكون مركز إدارة الصندوق الرئيسي ومحل القانوني :

قيادة المنطقة الثانية - باب ١٨ جمارك - مبنى الأنشطة ميناء الإسكندرية - الإسكندرية.

مادة (٥)

أغراض الصندوق :

توفير الرعاية الصحية والعلاج للأعضاء وأسرهم وفقاً لأحكام هذا النظام.

(الباب الثالث)

شروط العضوية والاشتراكات بالصندوق

مادة (٦)

يشترط لعضوية العضو بالصندوق ما يلي :

- (١) أن يكون من العاملين الدائمين أو المؤقتين أو بمكافآت شاملة بالجهة والخاضعين لقانون الخدمة المدنية والعاملين لدى الصندوق بعقود مؤقتة.
- (٢) أن يقبل كتابة الالتزام لعضوية الصندوق بالتوقيع على استمارة العضوية وقبول خصم قيمة الاشتراك منه.

- (٣) أن يقوم بسداد الاشتراكات بصفة منتظمة.
- (٤) يُفتح باب الانضمام للصندوق في شهري نوفمبر وديسمبر من كل عام، ولا يوجد أية استثناءات في فتح باب الانضمام، ويتم إضافة المواليد خلال شهر من تاريخ الميلاد، وإضافة الزوج أو الزوجة خلال شهرين من تاريخ الزواج.
- (٥) يُسمح بفتح باب الانضمام للصندوق للعاملين الجدد خلال شهرين من تاريخ التعيين.
- (٦) يكون العضو مسئولاً عن صحة كافة المستندات المقدمة منه للانضمام أو التي تثبت الحالة المرضية وكذا فواتير العلاج.
- (٧) يجوز للصندوق قبول أعضاء من خارج الجهة المنشأ بها الصندوق متى وافق مجلس إدارته والجمعية العامة غير العادية على ذلك والحصول على عدم ممانعة الهيئة، وبعد التأكد من استيفاء الشروط ومراعاة الضوابط الآتية :
- (أ) قبول العضو الانضمام للصندوق وموافقته على كافة الاشتراطات والمزايا التي يمنحها الصندوق.
- (ب) إثبات الصندوق قدرته على تحصيل كافة الاشتراكات المنصوص عليها بهذا النظام ورسوم العضوية من هؤلاء الأعضاء، وذلك وفقاً للدراسة الإكتوارية المقدمة من الصندوق.
- (ج) تعهد العضو بسداد نصيبه من اشتراكات الجهة والموارد السنوية إن وجدت وأي زيادة تطرأ عليها لضمان استمرار اشتراكه في الصندوق.
- (د) ألا يزيد عدد الأعضاء من خارج الجهة على (١٠%) من عدد أعضاء الصندوق، وبعد إعداد دراسة إكتوارية تفصيلية في هذا الشأن.

مادة (٧)

المستفيدون من الصندوق :

- (١) الأعضاء شاغلي الوظائف الدائمة أو بعقود مؤقتة أو الاعارات والمنتدبين لداخل الجهة والمكافأة الشاملة المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والعاملين لدى الصندوق بعقود مؤقتة.
- (٢) الزوج / الزوجة.
- (٣) الأبناء من الإثاث حتى الزواج أو العمل.
- (٤) الأبناء من الإثاث المطلقات.
- (٥) الأبناء من الذكور حتى سن السادسة والعشرين بشرط ألا يكونوا ملتحقين بعمل.
- (٦) الأبناء غير القادرين على الكسب بسبب المرض أو العاهة حتى يتم شفاءهم بشرط تقديم المستندات الدالة على ذلك للجنة الصندوق (ذوي الاحتياجات الخاصة).
- (٧) الأبناء بالتبني بحكم المحكمة وتقديم المستندات الدالة على ذلك.

مادة (٨)

إجراءات الاشتراك في الصندوق :

(١) بالنسبة للعضو :

- (أ) ملأ استمارة الاشتراك بالصندوق والمتضمنة أسماء ودرجة قرابة أفراد الأسرة المحددة في هذه اللائحة والذي يرغب استفادتهم من مزاياها.
- (ب) إرفاق المستندات الدالة على درجة القرابة مع استمارة الانضمام.
- (٢) تقوم إدارة الصندوق باستلام استمارة الاشتراك ومرفقاتها من العامل ومراجعة بياناتها من واقع ملف العامل بشئون العاملين والتوقيع بصحتها من مدير عام شئون الأفراد.
- (٣) تقوم لجنة إدارة الصندوق بالبت في استمارة الاشتراك خلال شهر من تاريخ ورود الاستمارة إليها :
(أ) في حالة الموافقة تخطر إدارة الاستحقاقات بقيمة الاشتراكات المطلوبة.
(ب) في حالة الرفض تحفظ الاستمارة ويبلغ العامل بأسباب الرفض.
- (٤) يلتزم العضو المشترك بتقديم إقرار في أول شهر ديسمبر من كل عام لإدارة الصندوق يوضح به أي تغيير يطرأ على بيانات المشترك عنهم من أفراد أسرته ومدى بقاء أو زوال شروط استحقاق المزايا والحقوق والخدمات المقررة بهذه اللائحة وتبدأ سنة الاشتراك من أول يناير تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام.
- (٥) يتسلم العضو الكارنيه الطبي له ولأفراد أسرته.
- (٦) يجدد اشتراك العضو ومن اشترك معه من أسرته تلقائياً ما لم يتقرر انسحابه أو وقفه أو تجميده أو أحد أفراد أسرته أو انتهاء خدمته من الجهة.
- (٧) الغرض من الكارنيه الطبي للعلاج هو إثبات شخصية المريض عند التردد على جهة العلاج.
- (٨) يعتبر الكارنيه الطبي من المستندات الهامة التي يتعين على المتعامل بها الحرص والحفاظ عليها لتفادي سوء استخدامها من الغير.
- (٩) لا يمنح بدل فاقد للكارنيه إلا في حالة تقديم العضو إقرار كتابي منه بفقد أو تلف الكارنيه ويقوم العضو بسداد قيمة الرسوم المقررة لاستخراج بدل فاقد أو تالف.
- (١٠) إذا حدث تغيير في البيانات التي ذكرها العضو في طلب انضمامه يجب عليه التقدم بطلب للسيد/ رئيس اللجنة الخاصة بإدارة الصندوق موضحاً بها البيانات الجديدة لإجراء التعديل اللازم بها.

مادة (٩)

بالنسبة للمعاشات ووالدي العضو :

أولاً : المعاشات :

يتم إصدار كارنيه عضوية صندوق للأعضاء المحالين على المعاش ابتداءً من عام ٢٠٢١ وذلك بدون مقابل وتقديم الخدمات الطبية داخل مراكز ومستشفيات التعاقد بخصم نقدي مباشر (كما هو متفق عليه بالعقد) دون

تحمل الصندوق أي مبالغ تعويضية وتدفع القيمة بالكامل بعد الخصم داخل المراكز والمستشفيات مقدمي الخدمة.

ثانياً : والدي العضو :

يتم إصدار كارنيه عضوية بالصندوق لوالدي العضو وذلك مقابل اشتراك سنوي يسدد مرة واحدة بواقع مائتي جنيه ويجدد سنوياً حسب رغبة العضو وتقديم الخدمات الطبية داخل مراكز ومستشفيات التعاقد بخصم نقدي مباشر (كما هو متفق عليه بالعقد) دون تحمل الصندوق أي مبالغ تعويضية وتدفع القيمة بالكامل بعد الخصم داخل المراكز والمستشفيات مقدمي الخدمة ويعد هذا المبلغ مورد للصندوق.

مادة (١٠)

تتكون اشتراكات الصندوق مما يلي :

(١) اشتراك سنوي يسدده العضو ويمكن تقسيطه على أقساط شهرية وفقاً للجدول التالي :

المستفيد	الاشتراك السنوي (بالجنيه)	أو القسط الشهري (بالجنيه)
العضو	٩٦٠	٨٠
الزوج / الزوجة	١٠٨٠	٩٠
الأبناء (بحد أقصى ٣ أبناء) ومن زاد عن ذلك بدون دعم الاشتراك عن كل فرد	١٠٨٠ (للابن الواحد)	٩٠ (للابن الواحد)

(٢) رسم انضمام بواقع ٥٠٠ جنيه تسدد مرة واحدة عند الانضمام للصندوق، ويجوز تقسيط هذا المبلغ على شهرين.

(٣) موارد سنوية بواقع ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه مع زيادة سنوية بواقع ١٠%، ويشترط للاستفادة من الخدمة التأمينية تحقيق هذه الموارد بالكامل وفي حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها تُخصم مباشرة من الأعضاء.

- ويجوز تحصيل الاشتراكات من أعضاء الصندوق بوسائل التحصيل الإلكتروني وفقاً للقواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.

مادة (١١)

في حالة تأخر العضو عن سداد قيمة الاشتراكات لمدة ستة أشهر، يتم إخطاره عن طريق الصندوق بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول يرسل على عنوان مراسلات العضو المثبت باستمارة العضوية بضرورة السداد والمبلغ

الواجب سدادته تفصيلاً، فإذا لم يقم العضو بالسداد في فترة غايتها شهراً من تاريخ الإخطار تنتهي عضويته بالفصل من الصندوق.

مادة (١٢)

تزول صفة العضوية في الحالات الآتية :

أ) انتهاء الخدمة لأحد الأسباب الآتية :

- (١) بلوغ سن التقاعد القانونية.
- (٢) الوفاة.
- (٣) العجز (الكلي / الجزئي) المنهي للخدمة.
- (٤) النقل (الإجباري - الاختياري).
- (٥) الاستقالة من الخدمة.
- (٦) الفصل من الخدمة.
- (٧) المعاش المبكر.
- (٨) أية أسباب أخرى توافق عليها الهيئة.

ب) إنهاء عضوية الصندوق لأحد الأسباب الآتية :

- (١) الانسحاب من عضوية الصندوق، ويكون ذلك خلال شهر ديسمبر من كل عام بعد تحصيل قيمة الاشتراك السنوي ونسبة العضو من الموارد بالكامل، ويجوز للعضو الرجوع في استقالته بعد مضي عام ميلادي من قبول الاستقالة مع دفع العضو اشتراك عام سابق ودفع حصته من الموارد لنفس العام.
- (٢) عدم سداد الاشتراكات المقررة.
- (٣) التحويل لصندوق آخر.
- (٤) الفصل من الصندوق بناءً على قرار من مجلس إدارته إذا ثبت من خلال التحقيقات ارتكاب العضو ثمة ما يخالف أحكام قانون التأمين الموحد أو القرارات المنظمة له أو النظام الأساسي للصندوق، على أن يُخطر العضو المفصول بموجب خطاب مُسجل يعلم الوصول بقرار مجلس إدارة الصندوق بشأن فصله وزوال صفة العضوية عنه وذلك في يوم العمل التالي للقرار.
- ولا يجوز للعضو الذي تم فصله العودة مرة أخرى إلى الصندوق، ما لم يكن الفصل بسبب عدم سداد الاشتراكات فيجوز للعضو في هذه الحالة أن يقدم طلب إلى مجلس إدارة الصندوق لإعادة انضمامه إلى الصندوق بشرط ألا تتجاوز المدة بين تاريخ زوال العضوية وتاريخ إعادة سنة واحدة وبعد موافقة الجمعية العامة للصندوق، وفي جميع الأحوال تكون إعادة العضوية وجوبية حال صدور حكم قضائي بذلك أو نتيجة تحقيقات تمت في هذا الشأن.

مادة (١٣)

بحرم من الحقوق والمزايا التي تقررها اللائحة :

- (١) من ينسحب من الاشتراك في الصندوق.
 - (٢) من يحصل على إجازة بدون مرتب لمدة ثلاثة أشهر متصلة فأكثر طوال مدة الإجازة وذلك لغير أسباب إصابات العمل أو المرض أو الحمل والولادة ما لم يقم بتسديد اشتراكه عن فترة الإجازة قبل القيام بها.
 - (٣) من تعمد من الأعضاء أو أفراد أسرته المشتركين إصابة نفسه أو سلك سلوكاً فاحشاً أدى إلى هذه الإصابة ويعتبر في حكم ذلك كل فعل يأتيه الشخص تحت تأثير الخمر أو المخدرات.
 - (٤) العامل الموقوف عن الاشتراك في الصندوق بناءً على قرار مجلس إدارة الصندوق طوال مدة وقفه.
 - (٥) من استخدم الكارنيه الخاص به لحصول أي شخص غير متمتع بالعلاج الأسري على الخدمة المطلوبة.
- * وفي جميع الأحوال لا يحق للفئات السابقة المطالبة بأي مبلغ من المبالغ التي سبق سدادها.

(الباب الرابع)

المزايا العلاجية

مادة (١٤)

المزايا والحقوق والخدمات التي يستفيد منها المشتركون :

- (١) توقيع الكشف الطبي وتقرير العلاج لدى عيادات الأطباء والمستشفيات المتعاقد معها الصندوق بالخصم المدرج بالجدول رقم (١) المرفق بهذا النظام.
- (٢) إجراء العمليات الجراحية والمناظير العلاجية والتشخيصية فقط ولا يتم إجراء عمليات الحقن بأنواعها باستثناء حقن العين.
- (٣) إجراء العمليات الطارئة بدون موافقة والتوجه بالكارنيه الطبي فقط لحين إحضار خطاب الصندوق وإطلاع طبيب الصندوق على التقارير الطبية والموافقة عليها.
- (٤) تكاليف الإقامة والعلاج بالمستشفى بالدرجة الأولى عادية (منفرداً) وما يتصل بها من خدمات علاجية وتمريضية وتغذية وفي حالة طلب العضو الإقامة بالدرجة الأعلى يتحمل العضو فرق سعر الإقامة بالإضافة الى تكلفة المرافق.
- (٥) إجراء الفحوصات والتحليلات المعملية وعمل الإشعاعات والأبحاث المرتبطة بمراحل العلاج في الجهات المتعاقد معها الصندوق.

مادة (١٥)

السقف التأميني الصحي الذي يتمتع به العضو :

أ) يكون الحد الأقصى لتمتع أسرة العضو بدعم الاشتراك أربعة أفراد وما زاد عن ذلك بدون دعم الاشتراك.
ب) الحد الأقصى لتكاليف العلاج التي يساهم فيها الصندوق مبلغ ثلاثون ألف جنيه للعضو وأسرته، وتُخصص على الوجه الآتي :

- ١) ثلاثة عشر ألف جنيه للعضو.
- ٢) خمسة آلاف جنيه للزوج أو الزوجة.
- ٣) اثني عشر ألف جنيه للأبناء (بحد أقصى ٣ أبناء وبحد أقصى للابن الواحد أربعة آلاف جنيه).
- ٤) لا يجوز أن يتجاوز مجموع نفقات العلاج للأسرة الواحدة أيًا كان عدد أفرادها الحد الأقصى لما يتحمله الصندوق وهو ثلاثون ألف جنيه سنوياً.
- ج) يجوز للأسرة الواحدة أن تخصص الحد الأقصى لنفقات العلاج المخصصة لها لفرد واحد منها أو أكثر وذلك في حالة الحجز بالقسم الداخلي بالمستشفيات والعمليات الجراحية، بشرط الحصول على موافقة مجلس إدارة الصندوق بطلب يقدم لهذا الغرض.
- د) يجوز زيادة الحد الأقصى للتغطية السنوية بنسبة ١٠٠% من المبالغ الموضحة بالبند (ب) من ذات المادة (كل أسرة وفقاً لرصيداها) لصالح العضو الذي ينطبق عليه بند المضاعفة بحد أقصى لإجمالي التغطية خمسون ألف جنيه والتي تشمل العلاج والأدوية وذلك في الحالات الآتية بعد موافقة مجلس إدارة الصندوق :
- ١) الغسيل الكلوي وفيرس الكبد الوبائي C.
- ٢) العلاج الكيماوي والإشعاعي.
- ٣) علاج ضمور المخ والشلل الرباعي.
- ٤) عمليات القلب المفتوح والقسطرة العلاجية وحالات فشل عضلة القلب بنسبة ٣٠% فأقل.
- ٥) العناية المركزة (أثناء إقامة المريض بها فقط).
- ٦) الحوادث الحرجة بمحضر شرطة وعرض التقرير الطبي على طبيب الصندوق.
- ٧) الأمراض المناعية (فيما عدا الإيدز) بحد أقصى ألف جنيه شهرياً، وحالات التوحد للأطفال بحد أقصى ألف جنيه شهرياً، وذلك بعد عرض التقرير الطبي على طبيب الصندوق.
- ٨) تغطية الأدوية للأمراض فقط وليس لمضاعفتها بنسبة دعم الصندوق بحد أقصى ألف جنيه شهرياً وفقاً للائحة.

مادة (١٦)

إذا كان كلا الزوجين من العاملين بالجهة يحق لأي منهما أن يستقل عن أفراد الأسرة باشتراك منفرد وفي هذه الحالة يكون الحد الأقصى المستحق له من دعم الصندوق مبلغ ثلاثة عشر ألف جنيه، ولا يستحق المبلغ المقرر له من اشتراك الزوج الآخر الوارد بالمادة (١٥/ب/٢).

مادة (١٧)

يستثنى من التزامات الصندوق علاج الأمراض وصرف الأدوية المشار إليها فيما يلي ويلتزم المشترك بأداء قيمتها بالكامل لكل حالة على حدة وبياناتها كالتالي :

- ١) الإيدز الذاتي والأمراض والحالات التي تنشأ عن تعاطي الكحوليات أو إدمان العقاقير والمخدرات أو الانتحار.
- ٢) العلاج بالراحة في دور النقاهة أو الاستجمام أو الحجز في مصحات الحجر أو العزل الصحي والكشف الطبي العام وكذلك الكشف الطبي لأغراض لا تتعلق بمرض أو إصابة جسيمة ناتجة عن حادث والفحوصات الصحية الروتينية (الفحص الطبي الشامل) والزيارات المنزلية للسادة الأطباء والكشوفات الدورية واختبارات الذكاء وفحوص ما قبل التعيين والترقي والسفر.
- ٣) الأدوات الطبية المساعدة والمستحضرات التي يتم استخدامها بدون إشراف طبي مثل (شرايط التحليل - الأربطة الضاغطة - القطن والشاش - الحزام الساند للفقرات - قلم حقن الأنسولين وخرطيشه والغيريات الخاصة به الخ).
- ٤) علاج فقدان الشهية - أدوية المشيب والصلع وحب الشباب وكافة مستحضرات التجميل ومستلزمات العناية بالبشرة ومعجون الأسنان والمحاليل الخاصة بالعدسات اللاصقة ولبن الأطفال والمكملات الغذائية والأغذية المساعدة والفيتامينات والأعشاب الطبية والعلاجات التي لم يثبت جدواها العلمية والأدوية غير المسعرة والغير مرخصة من قبل وزارة الصحة.
- ٥) العمليات الجراحية التجميلية عدا الناتجة عن الحروق للعضو أو المشترك وإصابة العمل للعضو.
- ٦) العمليات الكمالية الخاصة بإصلاح عيوب الإبصار مثل (العلاج بالليزر لتصحيح الإبصار - الليزك - العدسات اللاصقة).
- ٧) الأمراض الجنسية المعدية والإيدز بما فيها الفحوصات التشخيصية والأدوية والمعالجات المصاحبة والأدوية المتعلقة بها والطب الوقائي والتطعيم والإبر الصينية.
- ٨) علاج حالات العقم والخدمات الطبية المتعلقة بها وأحداث التبويض والحقن المجهري وكذلك علاج منع الحمل أو التعقيم ووسائل منع الحمل وعلاج الضعف الجنسي بكافة صوره وأياً كانت أسبابه وعمليات الإجهاض المتعمدة بدون سبب طبي يدعو لذلك.

- (٩) عدم اعتبار عمليات الأسنان من العمليات الجراحية واعتبارها تحت بند الأسنان واحتساب الحد الأقصى لكل فرد وكذلك العمليات الخاصة بالثة ويتم الموافقة على عمليات الوجه والفكين فقط.
- (١٠) العمليات الخاصة بالتجميل سواء بالوجه أو إزالة أي زوائد جلدية واستخدام الليزر والومضات المستخدمة لعلاج حبوب الوجه والهلالات السوداء (وذلك إضافة إلى الاستثناءات المدرجة باللاحقة).
- (١١) عدم تغطية جهاز الليزر في بعض العمليات وتغطيته فقط في عمليات الكلى والحالب وعدم تغطية استخدام جهاز الليجاشور في العمليات وتغطيته ابتداءً من العمليات الكبرى وذلك بعد موافقة طبيب الصندوق.

مادة (١٨)

حالات الطوارئ :

- ١- حالات الطوارئ التي يُسمح فيها للمشارك بالكشف بموجب الكارنيه فقط وتشمل (قيء دموي - الغيبوبة - آلام حادة بالصدر - نوبات الصرع - مغص كلوي - احتباس بولي - الجروح النازفة - الصدمات - اختناق الخصية والفتق - آلام حادة بالبطن - بلع أو استنشاق أجسام غريبة - النزيف بأنواعه - الكسور - الاختناق - انفجار العين - الحروق) وذلك على سبيل الحصر.
- ٢- يتم الكشف بقسم الطوارئ وليس العيادة الخارجية في جميع الحالات الطارئة.

مادة (١٩)

إصابات العمل :

يتحمل الصندوق تكلفة علاج إصابات العمل بالنسبة للعضو نفسه بالمستشفيات المتعاقد مع الصندوق أو غيرها بعد إثباتها بالتأمين الصحي، وتتولى إدارة الصندوق تقديم المستندات الدالة على ذلك واتخاذ إجراءات استرداد أية مبالغ مستحقة وتحصيل قيمتها من هيئة التأمين الصحي وتوريدها لصالح الصندوق، ويتحمل الصندوق تكلفة إصابات العمل للعضو نفسه بحد أقصى عشرة آلاف جنيه وفي حالة زيادة التكلفة عن هذا الحد يتم عرض الحالة على مجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه.

مادة (٢٠)

أحكام عامة لاستحقاق المزايا :

- (١) يتحمل الصندوق بنسبة العضو المشترك للصندوق في حالة وفاته مع مراعاة الحد الأقصى.
- (٢) في حالة الانسحاب من الصندوق قبل نهاية المدة التأمينية (عام كامل) يُعاد حساب الحد الأقصى للتغطية التأمينية بما يتناسب مع مدة اشتراك العضو واسترداد ما صرف بدون وجه حق.

٣) في حالة قيام العضو بإجراء أية خدمات طبية خارج الجهات المتعاقدة مع الصندوق يتم الاسترداد على النحو التالي :

أ) الحالات الطارئة :

يتم الاسترداد بنسبة ٨٠ % من نسبة مساهمة الصندوق بعد اعتمادها من طبيب الهيئة.

ب) الحالات العادية :

يتم الاسترداد بنسبة ٥٠ % من نسبة مساهمة الصندوق في الحالات المماثلة ويقوم العضو بسداد كافة المصاريف وإحضار الفواتير المعتمدة والتقارير الطبية الخاصة بتلك الحالة على أن تكون هناك موافقة كتابية مسبقة من لجنة الصندوق.

ج) استرداد الفواتير التي من خارج محافظة الإسكندرية بذات نسبة مساهمة الصندوق بالجهات المتعاقدة معها داخل المحافظة.

٤) في حالات الطوارئ الموضحة بالمادة (١٨) من هذا النظام يجوز للجنة إدارة الصندوق سداد كامل قيمة تكاليف العلاج أو جزء منه على أن يتم خصم ما يتجاوز عن المساهمة من العضو على أقساط شهرية ويكون تقسيط المبلغ بقرار من اللجنة طبقاً لظروف وتكلفة كل حالة على حدة.

مادة (٢١)

يراعى في جميع ما تقدم أن يكون الحد الأقصى لتكلفة المزايا التي يتعهد بها النظام خلال أي سنة مالية هو إجمالي المساهمة السنوية والاشتراكات المحصلة خلال ذات السنة المالية بالإضافة الى العائد المتحصل من استثمار أموال الصندوق خلال السنة نفسها بعد خصم المصاريف الإدارية، وفي حالة وجود فائض في تكلفة العلاج في أي سنة عن قيمة الاشتراكات والموارد السنوية وعائد الاستثمار يتم ترحيل هذا الفائض للعام التالي.

مادة (٢٢)

يُرجع في شأن قيم الاشتراكات وقيم المزايا العلاجية وغيرها من الأسس الفنية الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري (وملاحقه إن وجدت) والذي أقرته الهيئة عن فحص المركز المالي للصندوق.

(الباب الخامس)

النظام المالي واستثمارات الصندوق

مادة (٢٣)

تتكون موارد الصندوق المالية مما يأتي:

- ١) الاشتراكات المحددة طبقاً لأحكام هذا النظام.
- ٢) عائد استثمار أموال الصندوق.
- ٣) المبالغ المخصصة من الجهة لبند علاج العاملين طبقاً للموازنة السنوية لها لمقابلة سداد قيمة الفواتير المستحقة للجهات المتعاقد معها صندوق علاج العاملين.
- ٤) ما يقرره مجلس إدارة الجهة من اعتمادات أخرى للصندوق.
- ٥) ما يتم تحصيله من رسوم ومصاريف إدارية نظير النماذج الآتية :
 - خمسة جنيهات قيمة استمارة طلب الانضمام للصندوق.
 - عشرون جنيهاً قيمة كارنيه العضوية.
 - ثلاثون جنيهاً قيمة الدليل الطبي.
 - خمسون جنيهاً قيمة بدل فاقد لكل كارنيه عضوية.
- ٦) الهبات والرعاة الرسميين والتبرعات والمساهمات والوصايا التي تُرصد لصالح الصندوق.
- ٧) مساهمة صندوق الجزاءات في تدعيم صندوق علاج اسر العاملين.

مادة (٢٤)

يلتزم الصندوق بتخصيص جميع أمواله لمقابلة التزاماته قبل أعضائه ولا يجوز إنفاق أموال الصندوق في غير أغراضه.

وللهيئة حق الاطلاع على حسابات الصندوق والحصول على جميع البيانات التي تطلبها عن أمواله المودعة بالبنك المختص أو لدى أمين حفظ الأوراق المالية، وعلى الصندوق أن يقدم إنزناً كتابياً بذلك للبنك المختص أو أمين حفظ الأوراق المالية.

ويلتزم الصندوق بما يصدر عن مجلس إدارة الهيئة من قرارات بتحديد قواعد وضوابط ونسب استثمار الأموال الواجب تخصيصها طبقاً لأحكام قانون التأمين الموحد، وكذلك تقويمها واستبدال غيرها والتصرف فيها.

وفي حال عدم تحقيق إدارة الاستثمار بالصندوق الحد الأدنى المنصوص عليه في آخر دراسة إكتوارية معدة، يتم عرض الأمر على مجلس الإدارة والجمعية العامة للصندوق لإعمال شئونهما في ذلك ومنها اختيار مدير استثمار آخر للصندوق.

مادة (٢٥)

تبدأ السنة المالية للصندوق في أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة، ويكون للصندوق قوائم مالية سنوية يتم إعدادها وفقاً لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على صناديق التأمين الخاصة التي تصدرها الهيئة، وعلى المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يمسكوا حسابات منتظمة تتناول إيرادات الصندوق ومصروفاته وعناصر مركزه المالي.

ويلتزم الصندوق بأن يقدم للهيئة قبل ثلاثين يوماً من التاريخ المحدد لاتخاذ الجمعية العامة تقريراً عن نشاطه مرفقاً به قائمة بمركزه المالي وقائمة بحساب إيراداته ومصروفاته وتقرير مراقب الحسابات، وكذا بيان بمدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام عن سداد اشتراكاتهم وذلك على النموذج الذي تعده الهيئة لهذا الغرض، وذلك كله بما لا يخل بالتزام الصندوق بعقد الجمعية العامة في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية.

مادة (٢٦)

يكون للصندوق مراقب حسابات أو أكثر من بين المقيدین بسجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وفقاً للضوابط الصادر بشأنها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

ويتم تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه بقرار من الجمعية العامة للصندوق بناءً على ترشيح من مجلس إدارته، ويكون الترشيح من ضمن ممن تتوافر في شأنهم الشروط والكفاءة والسمعة والخبرة الكافية المناسبة مع حجم وطبيعة نشاط الصندوق.

وعلى مراقب الحسابات التحقق من التزام الصندوق بمعايير المحاسبة المصرية عند إعداد القوائم المالية، كما يلتزم بمعايير المراجعة المصرية عند قيامه بالمراجعة أو الفحص المحدود للقوائم المالية وعند إعداد تقاريره.

ويجب دعوة مراقب الحسابات لحضور اجتماعات الجمعية العامة للصندوق، وكذا اجتماعات مجلس إدارته التي يتم مناقشة حسابات الصندوق بها أو أي جلسة أخرى يقرر مجلس الإدارة دعوته لحضورها لاستطلاع رأيه فيما يدخل من اختصاصاته من أمور.

وإذ تعدد مراقبو حسابات الصندوق يكون لكل منهم حق الاطلاع على دفاتر الصندوق وطلب البيانات والإيضاحات وتحقيق الموجودات والالتزامات، ومع ذلك يجب أن يقدم مراقبو الحسابات تقريراً موحداً وفي حالة الاختلاف فيما بينهم يوضح التقرير أوجه الخلاف ووجهة نظر كل منهم.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز التعاقد مع مراقب الحسابات لأداء أي أعمال إضافية للصندوق إلا بعد موافقة الجمعية العامة للصندوق.

مادة (٢٧)

يُقدم الصندوق تقريراً إكتواريّاً إلى الهيئة بمركزه المالي يعده أحد الخبراء الإكتواريين المسجلين لدى الهيئة مرة كل خمس سنوات على الأكثر يوضح فيه مدى كفاية أموال الصندوق لمقابلة التزاماته وفقاً للأسس الفنية التي تعتمدها الهيئة في هذا الشأن، ويتم إعداد هذا التقرير وفقاً للشروط والضوابط التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة، ولمجلس إدارة الهيئة أن يطلب تقديم هذا التقرير في أي وقت قبل مضي خمس سنوات بحيث لا تقل المدة عن سنة من تاريخ آخر تقرير.

ويجب إرسال صورة من التقرير إلى الهيئة خلال ستة أشهر من انتهاء الفترة التي أعد عنها التقرير مصحوبة بشهادة من الخبير الإكتواري تثبت أن المسؤولين عن إدارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها وبراها ضرورية لأداء مهامه، ويلتزم الخبير بإخطار الهيئة بأي خطأ أو مخالفات قد تتكشف لديه أثناء إعداد التقرير الإكتواري، وللهيئة مد هذا الميعاد لفترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر. وإذا تبين للهيئة أن تقرير الخبير الإكتواري لا يعبر عن حقيقة المركز المالي للصندوق فلها أن تأمر بإعادة إعداد التقرير بواسطة خبير إكتواري آخر على نفقة الصندوق، ويلتزم الصندوق في جميع الحالات بنفقات إعادة الفحص.

مادة (٢٨)

يلتزم الصندوق إذا بلغ حجم أمواله المستثمرة خمسين مليون جنيه فأكثر بتعيين مدير استثمار متفرغ مسئول عن إدارة استثمار أموال الصندوق ترخص له الهيئة بذلك، أو أن يعهد بإدارة واستثمار أمواله إلى شركة أو أكثر من الشركات المرخص لها من الهيئة بإدارة صناديق الاستثمار، وذلك كله وفقاً للقواعد والضوابط التي يضعها مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن.

كما يجوز لمجلس إدارة الصندوق أن يعين مدير استثمار أو أن يعهد بإدارة واستثمار أمواله إلى شركة إدارة صناديق الاستثمار على النحو المشار إليه بالفقرة السابقة حال عدم وصول حجم أموال الصندوق المستثمرة لخمسين مليون جنيه.

وذلك كله بمراعاة الفقرة الأخيرة من المادة (٢٤) من هذا النظام.

وفي جميع الأحوال، يلتزم مجلس الإدارة بعرض تقرير على الجمعية العامة يتضمن أسباب ومبررات اختيار مدير الاستثمار أو شركة إدارة صناديق الاستثمار وملخص واف عن أعمالها السابقة، والأتعاب، كما يتم عرض تقرير سنوي بنتائج الأعمال وتقييم مجلس الإدارة، كما يجب إخطار الهيئة باسم مدير الاستثمار أو الشركة المتعاقد معها ونسخة من التعاقد المبرم معها.

مادة (٢٩)

يتم فتح حساب جاري أو أكثر للصندوق لدي البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري، ويكون حق التوقيع على الصرف من حسابات الصندوق لرئيس الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى المدير المالي أو من ينوب عنه، وبعد أدنى توقيعان على الشيك أو من خلال استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وفقاً للقواعد المنظمة لها وبعد الحصول على موافقة الهيئة.

مادة (٣٠)

يتولى المدير المالي للصندوق إعداد بيان في نهاية كل عام عن جملة الاشتراكات السنوية للصندوق، وذلك لتحديد قيمة الرسم السنوي المستحق للهيئة منسوباً إلى قيمة تلك الاشتراكات، ويقوم برفع ذلك البيان لمجلس إدارة الصندوق لاتخاذ ما يلزم نحو أداء الرسم المشار إليه في المواعيد التي تحددها الهيئة في هذا الشأن.

مادة (٣١)

يكون الحد الأقصى لنسبة المصروفات الإدارية بواقع ٤% من جملة الاشتراكات والموارد السنوية، وذلك بخلاف تكاليف إدارة استثمارات الصندوق التي يحددها مجلس الإدارة وتعتمدها الجمعية العامة للصندوق.

مادة (٣٢)

على مجلس الإدارة أن يحدد الحد الأقصى للمبالغ النقدية التي يجوز للمدير المالي أن يحتفظ بها في عهده للصرف منها على الصندوق، ولا يجوز أن يتم صرف أكثر من (٥٠٠) جنيه نقداً وما زاد على ذلك يصرف بشيك، مع الالتزام بأحكام القانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ بشأن إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي.

(الباب السادس)

السجلات والحسابات السنوية

مادة (٣٣)

بمسك الصندوق السجلات الآتية :

١) سجل العضوية، ويتضمن بيانات العضو بالتفصيل (اسم العضو، رقم العضوية، صفته كمؤسس أو منضم، تاريخ ميلاده، تاريخ انضمامه للصندوق، الوظيفة، العنوان، الحالة الاجتماعية، رقم التليفون، البريد الإلكتروني، بيان بأسماء وصفات المستفيدين، تاريخ زوال العضوية وسببه، تاريخ إعادة العضوية).



- ٢) سجل محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعية العامة، ويتضمن صورة من محضر اجتماع مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.
 - ٣) سجل الأموال المملوكة للصندوق، ويتضمن استثمارات الصندوق بالتفصيل والتغيرات التي تطرأ عليها.
 - ٤) سجل الإيرادات، ويتضمن بالتفصيل كافة أنواع الإيرادات وحركاتها (الاشتراكات، الموارد، عائد استثمار أموال الصندوق، أي إيرادات أخرى إن وجدت) ويرصد هذا السجل شهرياً.
 - ٥) سجل اشتراكات الأعضاء، ويتضمن البيانات الخاصة باشتراكات كل عضو سواء اشتراكات الأعضاء بأنفسهم أو نصيب العضو من مساهمة الجهة، ويوضح به (المسلسل، اسم العضو، رقم العضوية، أجر الاشتراك، قيمة ونسبة الاشتراك الشهري، التسديد الشهري خلال العام، رسوم العضوية).
 - ٦) سجل المطالبات، ويتضمن مطالبات الأعضاء بصرف المزايا التأمينية وفقاً لهذا النظام والإجراءات التي اتخذها الصندوق بشأنها، ويقسم السجل إلى أقسام طبقاً لنوع التعويضات أو المزايا المنصوص عليها بهذا النظام، مع بيان تاريخ تقديم طلب صرف التعويضات واسم مقدمها وعنوانه وأسباب تقديم طلب الصرف وقيمة التعويضات وتاريخ وآلية سدادها، وفي حالة الرفض يذكر أسباب الرفض وتاريخه.
 - ٧) سجل المصروفات، ويتضمن بالتفصيل كافة أنواع المصروفات وحركاتها (المصروفات العمومية والإدارية، المصروفات الاستثمارية، المطالبات أو التعويضات، وأي مصروفات أخرى يتحملها الصندوق إن وجدت)، ويرصد هذا السجل شهرياً.
 - ٨) سجل قروض الأعضاء، ويتضمن رقم العضو، اسمه، قيمة القرض، مدته، الفائدة المستخدمة، قيمة القسط الشهري، الأقساط المسددة، تاريخ سداد كل قسط (مع مراعاة الضوابط المقررة بشأن الحد الأقصى المسموح به للقرض).
 - ٩) سجل الشكاوى والدعاوى القضائية، ويتضمن كافة شكاوى الأعضاء التي قدمت لمجلس إدارة الصندوق أو للهيئة واسم مقدمها، وتاريخ التقديم، وأسباب تقديم الشكاوى وأسبابها، وما قام به مجلس إدارة الصندوق للرد على الشكاوى ورأي الهيئة فيها إن وجد مع مراعاة الضوابط الصادرة من الهيئة في هذا الشأن، كما يجب أن يوضح أيضاً بذلك السجل كافة الدعاوى القضائية التي يكون الصندوق طرفاً فيها، وكافة الإجراءات التي قام بها في تلك الدعاوى، والأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن.
- ويجوز الجمع بين السجلات المذكورة معاً بحسب ما تقتضيه طبيعة الصندوق دون الإخلال بأي من البيانات المشار إليها، ويجوز للصندوق إضافة أي بيانات أخرى لأي من السجلات المشار إليها يري وجوب تضمينها إليها.
- كما يجوز تطوير نظام السجلات باستخدام الوسائل التكنولوجية بما يتوافق مع القواعد الصادرة عن الهيئة في هذا الشأن، على أن تعتمد كافة سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.
- ويقوم الصندوق بالاحتفاظ في مركز إدارته بالسجلات والوثائق والمكاتبات الخاصة به للمدة القانونية الواجب عليه الاحتفاظ بها طبقاً لطبيعة كل مستند، ويكون لكل عضو من أعضاء الصندوق حق الاطلاع على سجلات الصندوق ومستنداته في حدود بياناته الشخصية.

وفي جميع الأحوال يلتزم الصندوق بالربط مع الهيئة بشأن السجلات المشار إليها متى كان ذلك متاحاً.

مادة (٣٤)

مع عدم الإخلال بالمواعيد المنصوص عليها في قانون التأمين الموحد، يلتزم الصندوق بموافاة الهيئة بالبيانات والمستندات الآتي ذكرها حال طلبها:

- (١) القوائم المالية السنوية و/أو الدورية.
 - (٢) حساب الإيرادات والمصروفات.
 - (٣) تقرير مراقب الحسابات متضمناً توضيح ما إذا كانت الحسابات الختامية قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وقرارات مجلس إدارة الهيئة المعمول بها في هذا الشأن ومدى تعبيرها عن المركز المالي للصندوق تعبيراً صحيحاً من واقع سجلاتها والبيانات الأخرى التي رأى ضرورة الحصول عليها وإنها قد وضعت تحت تصرفه، وعلى أن يتضمن التقرير - حال وجود تحفظات - بيان مدى تأثيرها على المركز المالي للصندوق. ويتوجب على مراقب الحسابات أن يخطر الصندوق كتابة بأي نقص أو خطأ أو أية مخالفات يكتشفها أثناء فحصه مع التزامه في ذات الوقت بإخطار الهيئة بذلك.
 - (٤) تقرير مجلس إدارة الصندوق عن حالة الصندوق ونشاطه خلال العام.
 - (٥) تقرير مجلس الإدارة عن أداء الاستثمار.
 - (٦) بيان عدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها وعدد المشتركين الذين توقفوا خلال العام وقيمة اشتراكاتهم وفقاً للنموذج التي تعدده الهيئة في هذا الشأن.
 - (٧) بيان بعدد المطالبات التي قدمت للصندوق خلال العام وقيمتها ومقدار المزايا التأمينية التي تمت سدادها خلال العام وتلك التي ما تزال تحت التسوية.
- وفي حالة عدم انعقاد الجمعية العامة في المواعيد المنصوص عليها قانوناً توافى الهيئة بالبيانات المذكورة أعلاه في موعد أقصاه ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء السنة المالية.

(الباب السابع)

الجمعية العامة للصندوق

مادة (٣٥)

تتكون الجمعية العامة للصندوق من جميع الأعضاء الذين أوفوا بالالتزامات التي يحددها النظام الأساسي للصندوق ومضت على عضويتهم به مدة ستة أشهر على الأقل من تاريخ صدور موافقة مجلس إدارة الصندوق بقبول

عضويتهم، ولا تسري هذه المدة على الجمعية العامة التأسيسية التي تعقد لانتخاب مجلس إدارة الصندوق فور تسجيله بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة والترخيص له بمزاولة النشاط.

مادة (٣٦)

تتعقد الجمعية العامة العادية للصندوق خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية بدعوة من رئيس مجلس إدارة الصندوق وتحدد الدعوة زمان ومكان الاجتماع وجدول الأعمال.

كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق أو لعدد من الأعضاء لا يقل عن الربع أو لرئيس مجلس إدارة الهيئة دعوة الجمعية العامة غير العادية في الحالات التي تستلزم ذلك وفقاً لأحكام القانون والإجراءات والضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة وهذا النظام.

مادة (٣٧)

تختص الجمعية العامة العادية للصندوق بالآتي :

- (١) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الصندوق.
- (٢) مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أداء الاستثمار.
- (٣) المصادقة على تقرير مراقب الحسابات.
- (٤) اعتماد القوائم المالية للصندوق.
- (٥) تحديد بدلات مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته وكذا مكافآتهم في حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكتواري وبشرط موافقة الهيئة.
- (٦) تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه.
- (٧) انتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق.
- (٨) النظر في الموضوعات الأخرى المحددة في إخطار الدعوة.

مادة (٣٨)

تختص الجمعية العامة غير العادية للصندوق بالآتي :

- (١) الموافقة على تعديل النظام الأساسي للصندوق.
- (٢) الموافقة على عزل مجلس إدارة الصندوق وتعيين مجلس إدارة مؤقت بما لا يجاوز عاماً لحين انتخاب مجلس إدارة جديد.
- (٣) تصفية الصندوق أو إدماجه أو تحويل أمواله إلى صندوق آخر أو إلى وثيقة تأمين جماعية لدى إحدى شركات التأمين العاملة في جمهورية مصر العربية.

مادة (٣٩)

يلتزم الصندوق بإبلاغ الهيئة والأعضاء بموعد ومكان اجتماع الجمعية العامة قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل على أن يرفق بالإبلاغ صورة من الدعوة وجدول الأعمال والأوراق المرفقة به، ويكون الإبلاغ كما يلي:

(١) الإعلان على الموقع الإلكتروني لكل من الهيئة والصندوق.

(٢) إرسال خطابات بالبريد بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول، ويجوز بدلاً من ذلك نشر الدعوة في إحدى الصحف اليومية المصرية واسعة الانتشار الصادرة باللغة العربية أو أية وسائل اتصال أخرى توافق عليها الهيئة.

(٣) الإعلان عن الدعوة بمقار وفروع الجهة التابع لها الصندوق في مكان واضح وبذات البيانات المشار إليها.

وعلى المختصين المعنيين بالصندوق أو من يكلفونه لهذا الغرض أن يضعوا تحت تصرف الأعضاء جميع البيانات والمستندات المرفقة بإخطار الدعوة.

وإذا تضمن جدول أعمال الجمعية العامة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة توجه الدعوة قبل الاجتماع بمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، ويجب أن تتضمن الدعوة في هذه الحالة فتح باب تلقي طلبات الترشح خلال أسبوع يبدأ من اليوم التالي لتاريخ توجيه الدعوة.

وفي جميع الأحوال، للهيئة إيفاد مندوب لها لحضور اجتماع الجمعية العامة ومراقبة صحة الإجراءات وإبداء ما تراه من ملاحظات، دون أن يكون له حق التصويت.

مادة (٤٠)

يكون اجتماع الجمعية العامة العادية للصندوق صحيحاً بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه، فإذا لم يكتمل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تُعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الاجتماع في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن خمسمائة عضو أو عن ١٠% من عدد الأعضاء أيهما أقل وتصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

ويجوز لعضو الجمعية العامة أن يُنيب عنه كتابةً - على النموذج المعد لهذا الغرض من الهيئة - عضواً آخر يمثله في حضور الجمعية العامة، على أن يعتمد ذلك النموذج من المدير التنفيذي للصندوق وقبل انعقاد الجمعية العامة بحد أقصى اليوم السابق على انعقاد الجمعية ولا يجوز أن ينوب العضو عن أكثر من عضو واحد.

مادة (٤١)

يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً بحضور ثلثي عدد أعضاء الصندوق، فإذا لم يكتمل النصاب يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تُعقد خلال مدة أقلها ساعة وأقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع الأول، ويكون

الاتفاق في هذه الحالة صحيحاً إذا حضره بأنفسهم عدد لا يقل عن ألف عضو أو عن ٢٥% من عدد الأعضاء أيهما أقل وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين. وفيما يتعلق بتصفية الصندوق أو إدماجه أو تحويل أمواله إلى صندوق آخر فيشترط حضور ثلثي عدد أعضاء الصندوق أو ألف وخمسمائة عضو بأنفسهم أيهما أقل ويصدر القرار بموافقة ثلاثة أرباع عدد أعضاء الصندوق الحاضرين.

مادة (٤٢)

لا يكون اجتماع الجمعية العامة للصندوق صحيحاً إلا بتوافر النصاب المنصوص عليه في هذا النظام وبحضور مراقب الحسابات، وفي حال تعذر حضور مراقب الحسابات بنفسه يجوز له أن يُنيب عنه آخر على أن يوضح للجمعية العامة أسباب عدم حضوره. ويجوز أن تنعقد الجمعية العامة للصندوق في ذات التوقيت في أكثر من مقر وفقاً للتوزيع الجغرافي وعدد أعضاء الصندوق، على أن تتضمن الدعوة للاجتماع الجمعية العامة تفاصيل ذلك. ولا يجوز للجمعية العامة للصندوق مناقشة أي موضوعات غير واردة بجدول الأعمال المرفق بإخطار الدعوة للاجتماع، فيما عدا ما ترى الهيئة عرضه عليها. ويجب أن تُوثق اجتماعات الجمعية العامة للصندوق من خلال إعداد محضر اجتماع لكل جلسة يتضمن مكان وتوقيت الاجتماع وإثبات الحضور ومدى توافر النصاب والقرارات المتخذة ونتائج التصويت على كل منها. ويجب توقيع المحضر من رئيس الاجتماع ومراقب الحسابات وأمين السر، على أن يُرفق به كشف حضور الاجتماع موقعاً عليه من الأعضاء الحاضرين. وتتم موافاة الهيئة بمحضر اجتماع الجمعية العامة للصندوق خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الاجتماع، ولا تعتبر قرارات الجمعية سارية إلا بعد التصديق عليها من الهيئة. ويلتزم الصندوق بإرفاق محضر اجتماع الجمعية العامة بعد استيفاء كافة التوقيعات المطلوبة قانوناً عليه، بسجل محاضر اجتماعات الجمعية العامة للصندوق. ويجوز للصندوق حفظ محاضر اجتماعات الجمعية العامة من خلال سجلات الكترونية بما يسمح بتخزينها وتوثيقها والاحتفاظ بها وعدم تغييرها واستخراجها بشكل يسهل الرجوع إليها، ويضع الصندوق ضوابط ذلك بمراعاة ما يلي: (أ) أن يكون المحضر موقعاً إلكترونياً وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني. (ب) أن يتوافر في السجل الإلكتروني تقنيات وأنظمة تكفل أمن المعلومات وعدم الاختراق على النحو الذي تحدده الهيئة.

مادة (٤٣)

لا يجوز لعضو الجمعية العامة الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض يتعلق بإبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو التصالح عنها فيما بينه وبين الصندوق، أو كلما كانت لعضو الصندوق أو لزوجيه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة مصلحة شخصية في القرار المعروض.

مادة (٤٤)

يجوز للصندوق استخدام ما يراه من الأنظمة الإلكترونية لعقد اجتماعات الجمعية العامة المقررة قانوناً وعرض كافة بنود جدول الأعمال والتصويت عليها عن بُعد، ويجب أن تتضمن تلك الأنظمة ما يلي :

- ١- أن تكفل لكافة أعضاء الصندوق حضور الاجتماعات وتقديم أي استفسارات خاصة بالاجتماع أو الموضوعات المعروضة به والتصويت عليها.
 - ٢- أن يكون التصويت الإلكتروني قابل للاسترجاع وأن يكون متاح للصندوق بيانات المشتركين من (رقم البطاقة، رقم التليفون، بريد إلكتروني) مع إتاحة إنشاء بريد إلكتروني لأعضاء الصناديق من خلال البريد المصري ويكون للمشارك كعنوان له يرسل إليه المكاتبات عليه.
- وذلك كله وفقاً للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة.

(الباب الثامن)

مجلس إدارة الصندوق

مادة (٤٥)

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من عدد (٩) أعضاء، منهم عدد (٥) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة للصندوق بالاقتراع السري من بين أعضائها، و(عضوين اثنين) يتم تعيينهم عن طريق الجهة على أن يكونوا من العاملين الحاليين أو السابقين بها، و(عضوين اثنين) من ذوي الخبرة، على أن يتم الالتزام بضوابط اختيار الأعضاء ذوي الخبرة الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة.

مادة (٤٦)

تكون مدة عضوية عضو مجلس إدارة الصندوق ثلاث سنوات، ويجوز تجديدها لدورة واحدة أخرى متصلة. ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور ثلثي أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس. ويمثل الصندوق أمام القضاء وفي مواجهة الغير رئيس مجلس إدارته.

مادة (٤٧)

يشترط في المرشح لعضوية مجلس إدارة الصندوق ما يلي :

- ١) أن يكون محمود السيرة، حسن السمعة.
- ٢) أن يكون من أعضاء الصندوق وأوفي بالتزاماته طبقاً لأحكام النظام الأساسي له.
- ٣) أن يكون مضي على عضويته بالصندوق سنة على الأقل.
- ٤) أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية كاملة، وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليه بالقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو حكم إشهار إفلاسه، وذلك خلال الخمس سنوات السابقة على الترشح ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ٥) أي شروط أخرى يراها الصندوق وتوافق عليها الهيئة.

مادة (٤٨)

يتولى إدارة شئون الصندوق مجلس إدارته، وله في سبيل ذلك القيام بأي عمل يحقق أغراضه في حدود أحكام قانون التأمين الموحد وقرارات مجلس إدارة الهيئة الصادرة تنفيذاً له وفي ضوء أحكام هذا النظام، ويجوز لمجلس إدارة الصندوق تشكيل لجنة أو أكثر من بين أعضائه لمعاونته في أداء مهامه، على أن يحدد القرار الصادر بتشكيل تلك اللجان اختصاصاتها ونظام عملها ومدتها، وضوابط متابعة تقاريرها وتوصياتها. ويكون لمجلس إدارة الصندوق أن يتخذ ما يراه لازماً من قرارات لمباشرة اختصاصات الصندوق وعلى وجه الأخص ما يلي:

- ١) اختيار رئيس مجلس إدارة الصندوق في أول اجتماع له يرأسه أكبر الأعضاء سناً، ويتم الاختيار بأغلبية أصوات أعضائه الحاضرين.
- ٢) تعيين المدير التنفيذي والمدير المالي للصندوق.
- ٣) إقرار المراكز المالية ربع السنوية للصندوق والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها في نهاية كل سنة مالية.
- ٤) إقرار الموازنات التقديرية للصندوق وعرضها على مجلس إدارة الصندوق قبل ثلاثة شهور على الأقل من بدء السنة المالية الخاصة بالموازنة.
- ٥) نظر التقارير ربع السنوية عن نشاط الصندوق.
- ٦) النظر في التقرير السنوي عن نشاط الصندوق على أن يتضمن بحد أدنى ما يلي :
 - نشاط الصندوق خلال العام.
 - الموقف المالي للصندوق ومحفظته استثماراته خلال العام.
 - المشتركين الجدد ومدد الاشتراكات الجديدة وقيمتها، والمشاركين الذين انتهت عضويتهم والذين توقفوا عن سداد اشتراكاتهم.

- ملخص نتائج أي دراسة إكتوارية للصندوق خلال العام.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد اجتماعات كل منها خلال السنة وملخص لنشاطها.
- ما تقاضاه أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة خلال العام.
- (٧) تعيين مدير الاستثمار أو التعاقد مع شركة إدارة الاستثمار، ومتابعة أعمالها.
- (٨) إقرار نظاماً للرقابة الداخلية يهدف إلى :
 - (أ) التحقق من التزام الصندوق والعاملين به بتطبيق أحكام القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.
 - (ب) حماية أصول وموارد الصندوق من الضياع نتيجة سوء الاستخدام أو عدم الالتزام بالقوانين ذات الصلة.
 - (ج) وضع قواعد المساءلة والمحاسبة داخل الصندوق.
- على أن يراعي كافة الضوابط ذات الصلة والواردة بهذا النظام.
- (٩) إقرار نظاماً لتسجيل ودراسة والرد على شكاوى أعضاء الصندوق وفقاً لقرارات الهيئة الصادرة في هذا الشأن.
- (١٠) وضع قواعد وإجراءات تعيين العاملين بإدارة الصندوق وتحديد اختصاصاتهم واعتماد اللوائح المنظمة للشئون المالية والإدارية وشئون العاملين.
- (١١) تحديد الإجراءات والقواعد التنفيذية للتحصيل وأداء المزايا والإجراءات المتعلقة بصرف الحقوق والمستندات التي يتعين على العضو أو المستحقين عنه تقديمها.
- (١٢) وضع الضوابط التي تضمن حسن أداء الصندوق وتحقيق أهدافه.
- (١٣) متابعة الالتزام بقواعد الحوكمة الصادرة عن الهيئة في شأن صناديق التأمين الخاصة.

مادة (٤٩)

ينعقد مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك، بدعوة من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو ربع عدد أعضاء المجلس على الأقل للنظر في شئون الصندوق.

ولرئيس الهيئة دعوة مجلس إدارة الصندوق للاتعداد كلما رأى ضرورة للنظر في الموضوعات التي يرى عرضها على المجلس، ويجب على مجلس إدارة الصندوق أن يبت في هذه الموضوعات خلال شهر على الأكثر من تاريخ إبلاغه بها.

وللهيئة أن توفد مندوباً عنها لحضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق كلما رأت ضرورة لذلك، ويكون له حق الاشتراك في مناقشات المجلس دون أن يكون له حق التصويت.

مادة (٥٠)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة الصندوق والعمل به، ويلتزم عضو مجلس الإدارة بالإفصاح عن أي حالة من حالات تعارض المصالح ممن يتعاملون مع الصندوق حال وجود علاقة معه.
ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت إذا كان موضوع القرار المعروض إبرام اتفاق معه أو رفع دعوى عليه أو التصالح فيما بينه وبين الصندوق، أو كلما كانت لعضو مجلس الإدارة أو لزوج أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة مصلحة شخصية في القرار المعروض.

مادة (٥١)

تنتهي عضوية رئيس المجلس أو أحد أعضائه في الحالات الآتية :

- (١) إذا صدر حكم عليه بعقوبة جنائية، أو بعقوبة جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليه بالقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية أو حكم إشهار إفلاسه، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - (٢) إذا ثبت مخالفة العضو لأحكام النظام الأساسي للصندوق.
 - (٣) التخلف عن حضور اجتماعات مجلس الإدارة لثلاث جلسات متتالية أو أكثر من نصف جلسات المجلس خلال العام دون عذر يقبله المجلس.
- وفي حال تحقق مخالفة العضو لأحكام النظام الأساسي للصندوق على النحو المشار إليه بالبند (٢) أعلاه، يتم إخطاره بمضمون المخالفة كتابة خلال خمسة عشر يوماً، وعلى رئيس مجلس إدارة الصندوق دعوة الجمعية العامة غير العادية للصندوق للنظر في استبدال العضو المعني من عضوية مجلس الإدارة على أن تتضمن الدعوة بيان الحالة المنسوبة للعضو وكذا رده عليها.
- وفي حال تحقق البندين (١) أو (٣) من هذه المادة أو اتخاذ الجمعية العامة لقرارها بالاستبعاد وفقاً للبند (٢) يحل محل العضو المستبعد العضو التالي له في عدد الأصوات في انتخابات مجلس الإدارة للمدة المتبقية من عمر المجلس. ويتم إخطار الهيئة والعضو بالقرار الصادر في هذا الشأن فور صدوره والأسباب التي بُني عليها.

مادة (٥٢)

يختص رئيس مجلس إدارة الصندوق بما يلي:

- (١) تمثيل الصندوق أمام القضاء والغير.
- (٢) رئاسة اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة، والتوقيع على محاضر تلك الاجتماعات.
- (٣) متابعة قرارات مجلس الإدارة ومراقبة سير العمل بالصندوق.

- ٤) متابعة ما يصدر عن الهيئة من قرارات وضوابط وما يُخاطب به الصندوق من ملاحظات ويحيط مجلس الإدارة بها.
- ٥) التأكد من سداد الصندوق للرسوم السنوية لمقابلة تكاليف الإشراف والرقابة على النموذج المعد من الهيئة لهذا الغرض.
- ٦) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع المدير المالي المتفرغ للصندوق.

مادة (٥٣)

يكون للصندوق مدير تنفيذي متفرغ يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من مجلس إدارة الصندوق، ويتولى المدير التنفيذي مباشرة الاختصاصات الآتية :

- ١) تنفيذ قرارات مجلس إدارة الصندوق.
 - ٢) الإشراف على النواحي الفنية والمالية والإدارية للصندوق.
 - ٣) الإشراف على أداء التزامات الصندوق تجاه المستحقين في نطاق أحكام كل من القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له والنظام الأساسي للصندوق.
 - ٤) اتخاذ الإجراءات التي تكفل الحفاظ على أموال الصندوق وحقوقه قبل الغير وإخطار رئيس مجلس الإدارة أولاً بأول عن أي تجاوزات تقع من العاملين بالصندوق أو المتعاملين معه وعن أي تجاوزات يكون من شأنها الإضرار بمصلحة الصندوق أو إعاقته عن تحقيق أهدافه.
 - ٥) الإشراف على إعداد المراكز المالية ربع السنوية للصندوق وقائمة المركز المالي وحساباته الختامية في نهاية كل سنة مالية وعرضها على مجلس الإدارة.
 - ٦) إعداد الموازنة التقديرية للصندوق وعرضها على مجلس إدارة الصندوق قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية الخاصة بالموازنة بعد موافقة رئيس مجلس إدارة الصندوق عليها.
 - ٧) إعداد التقارير ربع السنوية والسنوية عن نشاط الصندوق للعرض على مجلس الإدارة للنظر في إقرارها.
 - ٨) ما يرى مجلس إدارة الصندوق إسناده إليه وتكليفه به من اختصاصات.
- ويكون المدير التنفيذي للصندوق مسئولاً مسئولية مباشرة أمام مجلس الإدارة ويكون له الحق في حضور جلساته دون أن يكون له صوت معدود.

مادة (٥٤)

يكون للصندوق مدير مالي متفرغ يصدر بتعيينه وتحديد اختصاصاته ومعاملته المالية قرار من مجلس إدارة الصندوق، ويتولى على الأخص ما يلي :

١) إعداد السياسة الاستثمارية والمالية التي تساعد على تحقيق أهداف الصندوق ومتابعة تنفيذها.

- ٢) الإشراف على إجراءات الجرد بالصندوق والتأكد من الجرد والتقييم قد تم وفقاً للإجراءات وفي المواعيد المحددة.
- ٣) الإشراف على إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي للصندوق والتقارير السنوية المرفقة بها في المواعيد القانونية.
- ٤) الإشراف على الإجراءات الخاصة بتدبير الاعتمادات وتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمكين الصندوق من مباشرة نشاطه.
- ٥) تلقي تقارير جهات الرقابة فيما يتعلق بالنواحي المالية والإشراف على دراستها وإعداد الردود عليها.

(الباب التاسع)

الرقابة الداخلية والالتزام

مادة (٥٥)

يلتزم رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وجميع القائمين على الإدارة التنفيذية به بمراعاة القوانين والقرارات المنظمة لصناديق التأمين الخاصة والنظام الأساسي للصندوق، وعليهم بذل عناية الرجل الحريص في مباشرتهم لجميع الأعمال المتعلقة بالصندوق وفي إداراتهم لأمواله بغية تعظيم العائد على الأموال المستثمرة.

مادة (٥٦)

يلتزم رئيس مجلس إدارة الصندوق أو المدير التنفيذي له، بحسب الأحوال، بالإفصاح للهيئة ولأعضاء الصندوق عن أي أحداث جوهرية من شأنها التأثير على المزايا المالية التي يمنحها الصندوق لأعضائه.

مادة (٥٧)

توثق اجتماعات مجلس إدارة الصندوق من خلال إعداد محضر اجتماع لكل جلسة يتضمن مكان وتوقيت الاجتماع وإثبات حضور أعضاء المجلس والموضوعات التي تم مناقشتها بالاجتماع وملخصاً لمناقشات أعضاء المجلس والقرارات المتخذة في هذا الشأن وإثبات ما يبدية الأعضاء من تحفظات على أن يكون لعضو مجلس الإدارة حال رفض إثبات تحفظه تقديم شكوى للهيئة مثبتاً بها مضمون التحفظ خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاجتماع. ويجب توقيع المحضر من رئيس المجلس وكافة أعضاء المجلس الحاضرين. ويكون لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة طلب الاطلاع على أي محضر من محاضر مجلس الإدارة. ويلتزم الصندوق بإرفاق محضر اجتماع مجلس الإدارة بعد استيفاء كافة التوقيعات المطلوبة قانوناً عليه، بسجل محاضر اجتماعات مجلس إدارة الصندوق.

- ويجوز للصندوق حفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة من خلال سجلات الكترونية بما يسمح بتخزينها وتوثيقها والاحتفاظ بها وعدم تغييرها واستخراجها بشكل يسهل الرجوع إليها، ويضع الصندوق ضوابط ذلك بمراعاة ما يلي:
- (أ) أن يكون المحضر موقعاً إلكترونياً وفقاً لأحكام القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ الصادر بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني.
- (ب) أن يتوافر في السجل الإلكتروني تقنيات وأنظمة تكفل أمن المعلومات وعدم الاختراق على النحو الذي تحدده الهيئة.

مادة (٥٨)

يجب أن يتوافر للصندوق نظام مكتوب متكامل للرقابة الداخلية وذلك على النحو الآتي:

- (١) أن يقوم مجلس الإدارة بتحديد الاختصاصات والفصل بين المسؤوليات والمهام بالصندوق بما يمنع تعارض المصالح.
- (٢) أن يلتزم مجلس إدارة الصندوق بتحديد المسؤولية عن المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة للقيام بهذا النشاط ووفقاً لما يلي :
- (أ) إذا بلغ حجم أموال الصندوق ٥٠٠ مليون جنيه فأكثر (من واقع آخر قوائم مالية) يكون ضمن جهازه الإداري إدارة مختصة بالمراجعة الداخلية.
- (ب) إذا بلغ حجم أموال الصندوق أقل من ٥٠٠ مليون جنيه (من واقع آخر قوائم مالية) يكون ضمن جهازه الإداري مسئول بخبرة مناسبة للمراجعة الداخلية.
- (٣) يختص المسئول عن المراجعة الداخلية بمراجعة كافة الإجراءات داخل الصندوق وتقييمها للتحقق من توافقها مع أحكام القانون والنظام الأساسي للصندوق.
- (٤) يكون للمسئول عن المراجعة الداخلية الصلاحيات اللازمة التي تمكنه من القيام بعمله وبذل عناية الرجل الحريص، مع التزامه بكافة المبادئ الأساسية للسلوك المهني.
- (٥) يلتزم المسئول عن المراجعة الداخلية بإعداد تقريراً ربع سنوياً - يتم تقديمه للمدير التنفيذي للصندوق أو لجنة المراجعة بحسب الأحوال - عن نشاط وملاحظات المراجعة الداخلية وما تم بشأن الملاحظات السابق تقديمها أو التي عرضها مراقب الحسابات، كما يلتزم برفع تقارير عاجلة دون انتظار موعد التقرير الدوري ربع السنوي وذلك في الحالات الجوهرية التي تستوجب ذلك.
- (٦) يكون تعيين وعزل المسئول عن المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بقرار من مجلس إدارة الصندوق (وبتوصية من لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة في الحالات التي تتطلب تشكيلها).

(الباب العاشر) **تعديل النظام الأساسي**

مادة (٥٩)

يلتزم الصندوق بإخطار الهيئة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على نظامه الأساسي، ويرفق الصندوق المستندات المؤيدة له، ويتم الإخطار وفقاً للضوابط والمعايير التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، ولا يجوز العمل بهذا التعديل إلا بعد اعتماده من الهيئة.

وينشر قرار التعديل على الموقع الإلكتروني الذي تخصصه الهيئة لهذا الغرض، وكذا الموقع الإلكتروني للصندوق.

(الباب الحادي عشر) **الاندماج والتحويل والتصفية والشطب**

مادة (٦٠)

يجوز بقرار من الهيئة الترخيص للصندوق بناءً على طلبه الاندماج أو تحويل أمواله في صندوق آخر أو إلى وثيقة تأمين جماعية لدى إحدى شركات التأمين العاملة في جمهورية مصر العربية وذلك بشرط موافقة الجمعية العامة غير العادية لكل صندوق وفقاً للأغلبية المنصوص عليها في المادة (٨٣) من قانون التأمين الموحد، ويعتبر الصندوق المندمج فيه خلفاً للصندوق المندمج، ويحل محله حلولاً قانونياً فيما له من حقوق وما عليه من التزامات.

ويتم الاندماج أو التحويل وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

مادة (٦١)

مع عدم الإخلال بالتوازن المالي للصندوق يجوز لأي عضو من أعضاء الصندوق تحويل ما يخصه من حقوق والتزامات إلى صندوق آخر يوافق على هذا التحويل ويجب على عضو الصندوق طالب التحويل إلى صندوق آخر أن يحصل على موافقة الجمعية العامة لكل صندوق على حدة.

ويتم التحويل وفقاً للقواعد والإجراءات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة.

مادة (٦٢)

تصدر الهيئة قرار تصفية الصندوق في الحالات الآتية :

(١) بناءً على رغبة أعضائه بعد موافقة الجمعية العامة الغير العادية.

- ٢) إذا تبين من نتيجة الفحص الاكتواري المنصوص عليه من المادة (٧٤) من قانون التأمين الموحد أن أموال الصندوق لا تكفي للوفاء بالتزاماته.
- ٣) إذا ثبت أن الصندوق لا يسير وفقاً لأحكام القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو لنظامه الأساسي.
- ٤) إذا كانت إدارة الصندوق يشوبها غش أو تدليس.
- وفي الحالات الثلاث الأخيرة ينذر الصندوق بالمخالفات ويمنح مهلة ثلاثين يوماً لإبداء دفاعه وفي حالة عدم تصحيح وضعه يصفى الصندوق.
- وفي جميع الحالات يتضمن قرار التصفية تشكيل لجنة للتصفية تكون مهمتها إنهاء إجراءات التصفية وتوزيع صافي أموال الصندوق على أعضائه وقت التصفية، وعلى القائمين على إدارة الصندوق تسليم جميع المستندات والسجلات والأموال الخاصة بالصندوق إلى اللجنة بمجرد طلبها، ويحذر عليهم التصرف في أي شأن من شئون الصندوق إلا بأمر كتابي منها.

مادة (٦٣)

بُشْطَب قِبَد الصَنْدُوقِ فِي الْأَحْوَالِ الْآتِيَةِ :

- ١) إذا توقف الصندوق عن مباشرة أعماله.
- ٢) إذا اندمج الصندوق في صندوق آخر أو تم تحويله إلى وثيقة تأمين جماعية بذات الأعضاء.
- ٣) بعد انتهاء إجراءات تصفية الصندوق.
- على أن تؤول صافي أموال الصندوق إلى الأعضاء في تاريخ التصفية ويوزع عليهم ناتج التصفية وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري واعتماد الهيئة، وتعامل مساهمة الجهة المنشأ بها الصندوق في ناتج التصفية وفقاً للشروط التي وضعتها الجهة عند مساهمتها بالصندوق.
- ويتم نشر قرار الشطب على الموقع الإلكتروني الذي تخصصه الهيئة لهذا الغرض.

(الباب الثاني عشر)

أحكام ختامية

مادة (٦٤)

يلتزم الصندوق بتحقيق المساواة والعدالة بين جميع أعضائه، ولا يجوز تقرير ميزة لصالح أحد الأعضاء أو فئة منهم.

مادة (٦٥)

أموال الصندوق أموال خاصة، وتعد أمواله أموالاً عامة في تطبيق أحكام الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، ويعد القائمون على إدارته موظفين عموميين في تطبيق أحكام البابين الثالث والرابع من قانون العقوبات.

مادة (٦٦)

على القائمين على إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف أعضائه جميع البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة وفقاً لأحكام المادتين (٧٣ ، ٧٤) من قانون التأمين الموحد والقرارات الصادرة تنفيذاً له وأن تسلّم نسخة منها إلى من يطلبها من الأعضاء مقابل مبلغ لا يجاوز خمسين جنيهاً يتم تحصيله بالطرق المقررة قانوناً عن كل مستند وفقاً للشروط والأوضاع التي يضعها مجلس إدارة الهيئة.

مادة (٦٧)

يحظر على إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها إلى الهيئة بمقتضى قانون التأمين الموحد والقرارات الصادرة تنفيذاً له إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات إلى الهيئة. ويكون لممثلي الصندوق أو أى من أعضائه طلب نسخة من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم ومقابل الخدمة المقرر عن كل بيان.

الجدول المرفقة بالنظام

جدول رقم (١)

نسب التغطية التأمينية

ملاحظات	نسب المساهمة من الصندوق والعضو		نوع الخدمة أو الميزة
	تحمل الصندوق	تحمل العضو	
الحد الأقصى لتحمل الصندوق هو رصيد العضو أو المستفيد	٣٠%	٧٠%	الكشف الطبي
الحد الأقصى لتحمل الصندوق بالنسبة للأشعة ٣٠٠٠ جنيه سنوياً، وبالنسبة للتحاليل ٢٥٠٠ جنيه سنوياً سواء خصصت بكاملها للعضو أو لأحد أفراد أسرته أو للأسرة كلها المشترك عنها	٢٠%	٨٠%	الأشعة والتحاليل
بما لا يتعدى الحد الأقصى المقرر للعضو وأسرته ولا يدخل في ذلك الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في هذا النظام	٢٠%	٨٠%	العمليات الجراحية والحجز الداخلي والطوارئ
الحد الأقصى لتحمل الصندوق لهذا البند ٧٠٠ جنيه سنوياً للفرد الواحد بحد أقصى ٣ أفراد للأسرة كلها (بدون ضم الرصيد)	٢٠%	٨٠%	خدمة علاج الأسنان (خلع - حشو - تركيبات ثابتة - علاج لثة)
بحد أقصى ٣٥٠٠ جنيه للولادة القيصرية و ١٥٠٠ جنيه للولادة الطبيعية سنوياً	٢٠%	٨٠%	الحمل والولادة بحد أقصى ٣ مرات طوال الحياة الوظيفية
بحد أقصى ٣٠٠٠ جنيه للأسرة خلال السنة وبحد أقصى ١٢ جلسة شهرياً، وفي حالة العمليات يتم التقييم وفقاً للطبيب المعالج بحد أقصى ٤٠٠٠ جنيه	٢٠%	٨٠%	العلاج الطبيعي
يكون الحد الأقصى ٤٠٠٠ جنيه سنوياً للعضو	٤٠%	٦٠%	الأطفال المبتسرين بالحضانات



الأجهزة التعويضية (الأطراف الصناعية - سماعات الأذن - الأجهزة المنظمة للقلب)	%٥٠	%٥٠	يكون الحد الأقصى ٤٠٠٠ جنيه لمرة واحدة كل ٣ سنوات
---	-----	-----	--